الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

بسم الله الرحمن الرحيم

لقاء العمل السنوى الرابع
حـــول
القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى
التحديات الجديدة ومداخل المواجهة

٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٩٥

الإنطلاقة الإنتاجية للاقتصاد المصرى

ورقه مقدمة من
دكتور / على لطفى
رئيس الوزراء السابق

بسم الله الرحمن الرحيم

الانطلاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى

الواقع ان الانطلاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى لايمكن أن تتم بمعزل عما يدور من متغيرات سواء على المستوى الدولى أو الاقليمى أو المحلى لان هذه المتغيرات تؤثر الى حد بعيد على القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى .

فعلى المستوى الدولى أصبح العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية والكيانات الكبيرة . فالسوق الاوربية المشتركة التى تكونت عام ١٩٥٧ من ست دول أصبحت اليوم تضم خمسة عشر دولة ، كما أن هناك ست دول من اوربا الشرقية تتهيأ للانضمام الى هذه السوق التى أصبحت تعرف بأسم " الاتحاد الاوربى " ، كما ان الولايات المتحدة كونت بالاشتراك مع كندا والمكسيك منطقة للتجارة الحرة تعرف بأسم " النافتا " . ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك وانما بدأت فى اتخاذ خطوات اقامة منطقة تجارة حرة مع دول أمريكا اللاتينية تضم ٣٤ دولة فى عام ٢٠٠٥ ، وعلاوة على ذلك ، ففى شهر نوفمبر من العام الماضى أرست ١٨ دولة عضو فى منتدى التعاون الاقتصادى لدول اسيا والمحيط الهادى قاعدة اقامة منطقة حرة للتجارة والاستثمار بين الاعضاء المتقدمين فى عام ٢٠١٠ والاعضاء الصاعدين عام ٢٠٢٠ .

وعلاوة على ذلك فقد شهد عام ١٩٩٤ توقيع اخطر أتفاقية دولية فى مجال التجارة الخارجية وأعنى بها اتفاقية الجات الجديدة والتى أسفرت عن أنشاء المنظمة العالمية للتجارة فى بداية عام ١٩٩٥ ، وما يستتبع ذلك من تحرير التجارة الخارجية ومواجهة المنافسة العالمية .

وبالاضافة الى ذلك فقد اصبحت الدول الكبرى والمنظمات الدولية تولى اهتماما كبيرا للتوجه الديمقراطى حيث اعلنت الدول السبع الكبرى أكثر من مرة ان المساعدات سوف تقدم للدول وفقا لمدى التزامها بالاساليب الديمقراطية .

وأخيرا فاننا نشير ايضا الى ثورة المعلومات والتى تتمثل فى التدفق اللانهائى للمعرفة والافكار والاستخدام الامثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة وبصفة خاصة فى مجالات الالكترونيات الدقيقة والهندسة الوراثية وتطبيقات علوم القضاء .

أما على المستوى الاقليمى فقد شهدت الفترة الاخيرة خطوات جادة فى سبيل تحقيق السلام فى منطقة الشرق الاوسط الامر الذى لابد أن يتبعه مزيد من التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة . ولعل مؤتمر الدار البيضاء الذى عقد فى أواخر عام ١٩٩٤ هو البداية الحقيقية للتعاون الاقتصادى بين دول المنطقة .

وعلى المستوى الاقليمى كذلك فقد شهدت الايام الاخيرة من عام ٩٤ بداية المصالحة العربية وذلك بانعقاد القمة العربية المصغرة فى الاسكندرية بين مصر والسعودية وسوريا الامر الذى سيتلوه بأذن الله قمة عربية للمصالحة الشاملة وما يستتبعه ذلك من مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول العربية .

أما على المستوى المحلى فقد شهدت بداية الثمانينات احلال وتجديد البنية الاساسية، كما تم فى منتصف الثمانينات اعداد برنامج الاصلاح الاقتصادى حيث تم تنفيذ المرحلة الاولى منه والتى يمكن أن يطلق عليها " الاصلاح المالى والنقدى " . وقد حققت هذه المرحلة أهدافها حيث حدث انخفاض كبير فى معدل التضخم وعجز الموازنة العامة للدولة وتحول عجز ميزان المدفوعات الى فائض وانخفضت المديونية الخارجية بما يقرب من ٢٥ مليار دولار (الديون المدنية والديون العسكرية) . وقد كانت هناك بعض الاثار الجانبية خلال هذه المرحلة اهمها مشكلة البطالة وعجز الميزان التجارى واختلال التوازن بين الاجور والاسعار وسوء توزيع الدخل القومى .

ومع بداية عام ١٩٩٥ بدأت المرحلة الثانية من برنامج الاصلاح الاقتصادى وهى " الانطلاقة الانتاجية " .

وفى تقديرنا ان هذه المرحلة يجب ان تراعى مجموعة من العوامل اهمها : كيفية مواجهة الآثار الجانبية التى اشرنا اليها ، اعطاء اهتمام كاف للموضوعات التى لم تحظ بمثل هذا الاهتمام فى المرحلة الاولى من الاصلاح الاقتصادى ، اتباع مجموعة من السياسات واتخاذ الاجراءات التى تسمح بمضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات اى زيادة معدل النمو الاقتصادى ليصل الى ٧٪ فى السنة على الاقل . وحتى يتحقق هذا الهدف فأننا نرى اتباع السياسات والاجراءات التالية :

١- *تشجيع الاستثمار* :

ان تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادى لايمكن ان يتحقق الا بتحقيق مزيد من الاستثمارات ، والمقصود بذلك بطبيعة الحال هو استثمارات القطاع الخاص (المصرى والعربى والاجنبى) وليس القطاع العام . ويستدعى ذلك اصدار القانون الموحد للاستثمار والغاء ضريبة المبيعات المفروضة على الالات المستوردة والغاء الضريبة المفروضة على الارباح الرأسمالية التى تتحقق من شراء وبيع الاوراق المالية والغاء رسم الدمغة النسبى المفروض على رؤوس أموال الشركات المساهمة وتخفيض اسعار الاراضى ذات المرافق التى تباع للمستثمرين وسرعة اصدار قانون محاربة الاغراق وقانون منع الاحتكار ، وقانون الشيك .

٢- *التحرك نحو اقتصاد تصديرى* :

ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن سياسة الاحلال محل الواردات التى طبقت فى مصر لم تسمح بتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى او القضاء على البطالة ومن ثم فان الامر يستدعى التحول نحو اقتصاد تصديرى حيث ان هذه السياسة تتناسب مع التغيرات التى شهدها الاقتصاد المصرى فى السنوات الاخيرة ، كما انها تتلاءم مع البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة . وحتى يتحول الاقتصاد المصرى الى اقتصاد تصديرى فان الامر يستدعى مزيد من الاهتمام والتشجيع

لقطاع التصدير وذلك بتحفيف العبء الضريبى ، وتبسيط الاجراءات ولا سيما فيما يتعلق باسترداد ضريبة المبيعات ، وتنشيط وتطوير التمثيل التجارى لموافاة المصدرين بدراسات عن الاسواق الخارجية ، وتخفيض تكاليف النقل ، وايجاد خط ملاحى منتظم للدول الافريقية .

٣- اعادة النظر فى السياسة المالية :

ومؤدى ذلك مزيد من ترشيد النفقات الحكومية ، وتخفيف العبء الضريبى على محدودى الدخل ، وعدم فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة لتشجيع الاستثمار ، ومواجهة عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق سندات متوسطة وطويلة الاجل وليس عن طريق أذون الخزانة ، ورفع مستوى الاداء فى اجهزة تحصيل الايرادات العامة لتحصيل المتأخرات وملاحقة التهرب الضريبى ، وتأجيل تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات المقرر تطبيقها فى بداية شهر يوليو من هذا العام .

٤- مواجهة مشكلة البطالة :

نظرا لان البطالة قد تفاقمت خلال المرحلة الاولى للاصلاح الاقتصادى، يصبح من الضرورى اتباع مجموعة من السياسات تسمح بالقضاء عليها خلال خمس سنوات ومنها : تشجيع الصناعات الصغيرة ، حظر مد العمل بعد سن المعاش ، حظر الجمع بين اكثر من عمل بالجهاز الادارى للدولة ، اصدار قانون الايجار التمويلى ، اعطاء دفعة قوية للصندوق الاجتماعى للتنمية ومشروع الاسر المنتجة .

٥- اعداد برنامج تفصيلى واضح للتخصيصية :

والمقصود بذلك هو اعداد برنامج يتميز بالشفافية الكاملة والوضوح التام من حيث الشركات التى سيتم بيعها وكيفية تقييمها وكيفية بيعها وضوابط البيع لغير المصريين وكيفية استخدام الحصيلة واعادة هيكلة الشركات الخاسرة قبل بيعها وحقوق العاملين. هذا علاوة على ضرورة ان يتم البيع عن طريق البورصة توسيعا لقاعدة الملكية .

٦ـ *الاصـــلاح الادارى :*

ان تحقيق الانطلاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى لايمكن ان تتم فى ظل النظـــام الادارى الحالى للجهاز الحكومى . ومن هنا فأن الامر يستلزم سرعة تطبيق الاصـــلاح الادارى بما يتطلبه ذلك من تخفيض عدد الوزارات والهيئات والمؤسسات وتبسيط الاجـــراءات وعلاج مشكلة البطالة المقنعة ، واستخدام الاساليب الادارية الحديثة ، والاهتمـــام بتدريب العاملين ، وحسن اختيار القيادات ، .. الخ .

٧ـ *تطوير التعليم تطويرا شاملا :*

تستدعى المرحلة المقبلة تطوير التعليم فى جميع مراحله تطويرا شاملا بما يســـمح بالتركيز على مستوى الخريجين وليس الاعداد وبما يضمن احداث التوازن بين اعـــداد الخريجين فى مختلف التخصصات واحتياجات السوق وبما يؤدى كذلك الى متابعـــة احدث التطورات العلمية فى المناهج وطرق التدريس .

٨ـ *احداث التوازن بين الاجور والاسعار :*

على الرغم من انخفاض معدل التضخم وعلى الرغم من الزيادات المتتالية فى الاجـــور الا انه مازال الخلل موجودا بين الاجور والاسعار . ولذلك يصبح من الضرورى اعـــادة النظر فى مكونات معدل التضخم وتخفيضه الى ادنى حد ممكن وزيادة الاجور بشـــكل يسمح بتحقيق التوازن بينها وبين الاسعار .

٩ـ *تقليل التفاوت فى توزيع الدخل القومى :*

على الرغم من عدم وجود بيانات رسمية عن تطور توزيع الدخل القومى فى مصـــر فى السنوات الاخيرة الا ان الشواهد العديدة تدل على وجود تفاوت كبير فى توزيع الدخل القومى وهذه المشكلة لها انعكاسات عديدة من النواحى السياسيـــة والاقتصاديـــة والاجتماعية والامنية .وفى تقديرنا ان علاج هذه المشكلة يستدعى اعادة النظر فـــى اولويات الانفاق الحكومى بما يعود بنفع اكبر على محدودى الدخل الى جانب تخفيـــض العبء الضريبى عنهم .

١٠ـ احداث انطلاقة فى قطاع السياحة :

لا شك ان السياحة هى صناعة المستقبل وهى الصناعة الاولى المولدة للدخل فى العالم حيث بلغ الدخل من السياحة العالمية عام ١٩٩٤ حوالى ٣٥٠ مليار دولار وهو رقم يفوق ما تحققه من دخل اى صناعة اخرى . ولا شك ايضا أن مصر تتمتع بمقومات سياحية تجعل منها أعظم مقصد سياحى فى العالم ، فهى مهبط الحضارات والاديان ، وعلى ارضها توجد أقدم وأعظم الحضارات المتمثلة فى الاثار الفرعونية والاسلامية والمسيحية، كما أنها تمتلك سياحة منتجعات طوال العام نظرا لوجود ٢٧٠٠ كيلو متر من الشواطىء فى البحر الاحمر والبحر الابيض ونهر النيل وقناة السويس ، علاوة على موقع مصر المتميز لقربها من معظم دول العالم المصدرة للسياحة . وعلى الرغم من ذلك فأن نصيب مصر من السياحة العالمية متواضع للغاية ولا يتجاوز ٦,٠٪ من حجم السياحة العالمية .

ومن هنا فأننا نأمل أن تشهد السياحة انطلاقة كبرى فى المرحلة المقبلة ولا سيما أن السياحة هى الصناعة الوحيدة التى نمتلك فيها القدرة على المنافسة مع جميع دول العالم .

١١ـ النظر الى الانسان المصرى باعتباره محور التنمية الشاملة :

ان الحكومة هى التى تقوم باعداد برنامج الاصلاح الاقتصادى والافراد كل فى موقعه وتخصصه يشارك فى التنفيذ .

ولن تتحقق الانطلاقة الانتاجية للاقتصاد المصرى الا بمشاركة جميع المواطنين مشاركة ايجابية فعالة ، ويستدعى ذلك النظر الى الانتاج المصرى باعتباره محور التنمية الشاملة ومن ثم ضرورة تحريكه وتحفيزه ايجابيا وانتاجيا من خلال الاجهزة السياسية والتنفيذية والاعلامية .

ونود ان نؤكد هنا ان الانسان المصرى لديه طاقات ضخمة وقدرات خلاقة كامنة يمكن بل يجب تفجيرها حتى تتحول الجموع الغفيرة من السلبية الى الايجابية والانتقال من مقاعد المتفرجين الى حلبة المنتجين ومن ثم تتحقق الانطلاقة الانتاجية .